تواصلاً لفتح ملفات مخالفات المركز الوطني لنقل الدم

الحلقة (الثانية والأخيرة)

حكمان قضائيان يلغيان قرار تعيين المدير العام

تحقيق/ زكريا حسّان

وراء كل الأخطاء والعبث الحاصل في المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه لابد أن يكون هناك خطأ أساسي ساهم في اتساع الأخطاء والتجاوزات.

حكمان قضائيان

هذا التفسير يوضحه حكمان قضائيان، الأول صادر عن محكمة غرب أمانة العاصمة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١م في دعوى أقامتها الدكتورة/ أروى عون ضد المدعي عليهما/ علي محمد مجور – رئيس الوزراء السابق، وعبدالكريم راصع – وزير الصحة السابق تضمّنت طلب إلغاء القرار الإداري الصادر تحت توقيع المدعي عليهما رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م وتاريخ ٢٠١٠/١/١٩م القاضي بتعيين الدكتور/ فوزي محمد صالح بارحيم مديراً عاماً لمركز نقل الدم وأبحاثه .

وأوردت الدعوى عدداً من الأسباب أهمها أن الدكتور/ فوزي بارحيم لا يمتلك المؤهل الكافي لإدارة المركز لكون مؤهله لا يتجاوز بكالوريوس مختبرات طبية وغير مختص في نقل الدم، وهذا يخالف القرار الجمهوري لإنشاء المركز الذي ينص على أن يتولى إدارة المركز طبيب أخصائي بأمراض الدم مع خبرة عملية تحددها اللائحة.

وبعد عدة جلسات أقرت المحكمة قبول الدعوى ضد رئيس الحكومة ووزير الصحة السابقين وإلغاء القرار الإداري القاضي بتعيين فوزي بارحيم مديراً للمركز واعتبار القرار كأن لم يكن، بالإضافة إلى تسليم مصاريف وأتعاب المدعية المقدرة بثلاثمائة ألف ريال.

محكمة استئناف أمانة العاصمة بعد المداولة أقرت بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٦م تأييد الحكم الابتدائي الصادر من محكمة غرب الأمانة بكامل فقراته وتحميل المستأنفين المصاريف والأتعاب في مرحلة الاستئناف المقدرة بمائة ألف ريال، وعلى الرغم من أن المحكمتين قضتا بإلغاء قرار التعيين إلا أن المدير ما زال يمارس أكثر من صلاحيته ويوسع دائرة العبث!

يقولون في الأمثال: إذا عُرف السبب بطل العجب، فماذا يتوقع من شخص يعرف أنه أخذ مكاناً ليس من حقه وأن حكمين قضائيين قد أبطلا قرار التعيين واعتباره كأن لم يكن ويدرك أن بقاءه لن يطول؟ بالتأكيد لن يرهق نفسه بالتطوير والعمل بقدر ما سيفكر في الربح والخسارة.

تجزئة المشتريات

وبالعودة إلى مواصلة ما فتحناه في الحلقة السابقة من ملفات ومخالفات فسنطرح ما ذكرته مذكرة وزارة المالية إلى وزير الصحة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣م حول تعامل إدارة المركز مع شركات في عمليات شراء وتوريد المشتريات دون إشراك الإدارة المالية والصرف للأقسام الفنية مباشرة دون عمل إجراءات التوريد والصرف مما يخالف قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وعدم تفعيل لجنة المناقصات لتسيير أعمالها، بالإضافة إلى تجزئة المشتريات والشراء بالأمر المباشر من دون إجراء مناقصات تحت مبرر وجود طلبيات طارئة ومستعجلة.

وأشارت المذكرة إلى تجاوز إدارة المركز ممثلي المالية وعدم تمكينهم من اختصاصهم في تحقيق الرقابة والضبط الداخلي على العمليات المالية الخاصة بالمركز، وبناءً على ما ذُكر فقد طالبت وزارة المالية وزير الصحة توجيه إدارة المركز باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التصرفات غير القانونية والالتزام بأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وقانون المناقصات والمخازن رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م ولائحته التنفيذية.

■ تعطيل محرقة الدم والخازن الكهربائي إهدار لعشرات الملايين وجنائية بيئية

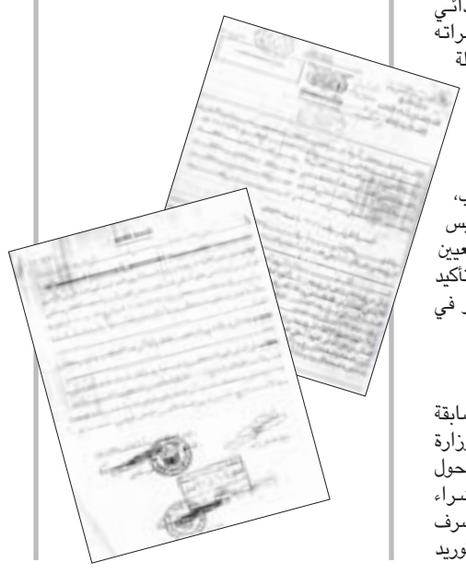

حجج للشراء المباشر

وتحت مبرر الطلبيات الطارئة فقد أوضحت أوراق التعامل بقيام المركز بالشراء المباشر لأكثر من صنف من المستلزمات الطبية من عدد من الشركات، بالإضافة إلى مخالفات رافقت هذا الشراء، ففي إحدى التعاملات مع شركة بينونة لتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية كان من المفترض أن تزود الشركة المركز بكمية إسعافية من المستلزمات الطبية خلال مدة شهر ونصف فقط، لكن الشركة لم تفي بالتزاماتها المنصوصة بالعقد مما يتوجب مصادرة الضمان المقدّم من قبل الشركة ورفد خزينة الدولة بـ (١٦) مليون ريال، إلا أن إدارة المركز خالفت القوانين وقامت بتمديد العقد إلى خمسة أشهر، مع العلم أنها كمية إسعافية لتغطية احتياجات شهرين وبحسب رسالة وجهها مدير الشئون المالية بالمركز إلى وكيل قطاع التنظيم وحـ/ الحكومة بوزارة المالية أوضح أن لجنة المناقصات المشكّلة بالمركز والتي أقرت التمديد لا علم لها بإدارة الشئون المالية وأن تمديد العقد لأكثر من ضعف مدة العقد مخالف لأحكام القانون وأن الشراء بالأمر المباشر كان بهدف تغطية الحالة الطارئة للمركز لفترة لا تزيد عن شهرين باعتبار أنه لو زاد عن ذلك فتنطبق عليه إجراءات المناقصة العامة.

مضيفاً أن التمديد جاء بدون علم الشئون المالية وبهدف إعفاء الشركة من غرامات التأخير القانونية.. وما زاد الطين بلّة هو رسالة رئيس لجنة الفحص التي ذكر فيها أن هناك أربعة أصناف غير مطابقة للمواصفات واستمرار لنهج الشراء المباشرة فقد تم إبرام عقد آخر مع شركة ديوه للأدوية والمستلزمات الطبية باعتبارها الشركة المتقدمة بأقل عرض في سعر الكيت وذلك بسعر ٢١٥ يورو، إلا أن بعض الفواتير المورّدة من الشركة أوضحت بأن سعر الكيت ٢٧٠ يورو أي بفارق ٥٥ يورو، بالإضافة إلى شراء قرب دم رباعية بقيمة ١٧٢،٢٥٠ يورو من شركة سما للتجهيزات الطبية بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٠م كما اشترى المركز مستلزمات طبية من الشركة ذاتها بمبلغ ١٦٣،٦٣٧ يورو بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢م وعدة فواتير أخرى مما يثبت مخالفة المركز للقانون واستهتار ظاهرة الشراء المباشر وهذا يفتح الباب واسعاً للتكسّب وأخذ العمولات وغيرها، وهذا ما أكدته المصادر في بعض شركات الأدوية والمستلزمات الطبية التي تتعامل معها إدارة المركز..

هذه التصرفات غير المسئولة لا يمكن أن تصدر عن أشخاص تحمّلوا أمانة إدارة منشأة حيوية، إلا إن كانوا قد أتوا إلى هذا المنصب لتحسين أوضاعهم المعيشية لا لتحسين أداء المركز وتطويره وتحسين الخدمات المقدّمة للناس.

محرقة الدم

محرقة الدم من الشواهد الحية على الفساد والإهمال والعبث بالممتلكات العامة حيث يمتلك المركز محرقة ذات مواصفات عالية خاصة بإتلاف المخلّفات الطبية والبيئية الملوثة بالأمراض المعدية كالإيدز وغيره من الأمراض الخطيرة المعدية بطريقة صحية تحافظ على الصحة العامة والبيئة، إلا أن إدارة المركز لم تقم بتشغيل المحرقة وتقوم بإتلاف المخلفات الطبية في أماكن مفتوحة مما يسبّب أضراراً بيئية كارثية.

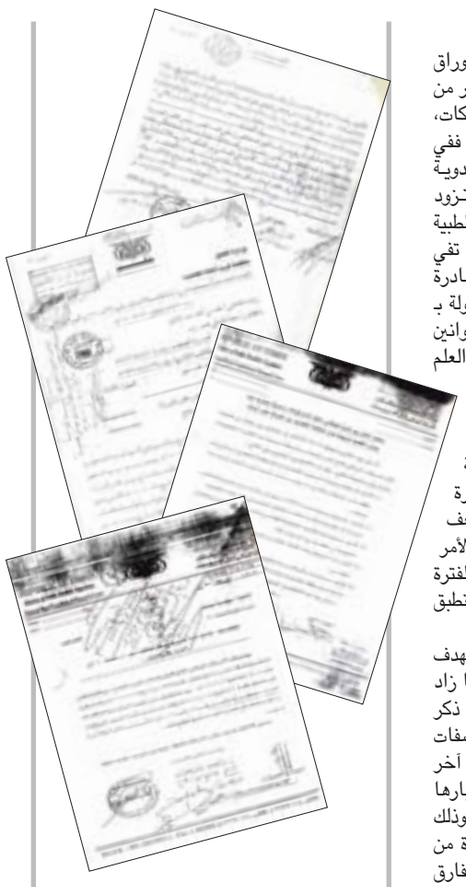

المحرقة أنزلت مناقصة عامة لتشغيلها في عام ٢٠٠٨م ورسى العطاء على مؤسسة الرأفة للأدوية والمستلزمات الطبية برقم ضمان (٠٨٠٠٤٨٨) بالبنك الإسلامي وبمبلغ ٥٢،٥٠٠ دولار أمريكي، إلا أن المؤسسة لم تشغل المحرقة إلى الوقت الحالي مما جعل وزير المالية يوجه بمصادرة الضمان التنفيذي للشركة بموجب العقد، وذلك بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣م وبدلاً من تنفيذ توجيه الوزير شاءت مصلحة مدير المركز توجيه طلب خطي إلى البنك الإسلامي بتاريخ ٢٠١٠/٩/٤م بتمديد مدة الضمان إلى تاريخ ٢٠١١/٩/٢٠م وقبل انتهاء فترة التمديد وبتاريخ ٢٠١٢/٩/١٤م وجّه المركز رسالة إلى البنك الإسلامي يطالبه بتمديد مدة الضمان إلى ٢٠١٢/١٢/٣١م.

ومن الغريب أن وجهت إدارة المركز رسالتين إلى البنك الإسلامي بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣م و٢٠١١/١٢/١م تطلب منه سرعة مصادرة الضمان لأن الشركة لم تلتزم بالتشغيل وهذا التناقض الغريب لا يدل إلا على مصالح شخصية وورقة ضغط لجني ثمار مصلحة عامة أهدرت وخلفت كوارث بيئية خطيرة.. فإدارة المركز لا تفكر بجهاز باهظ الثمن أو في الأضرار الصحية التي تخلفها عملية إتلاف الدم الفاسد أو مخلفات الأمراض الخطيرة والمعدية في أماكن مفتوحة وأثرها على الناس بقدر تفكيرها بحجم العائد الشخصي من استمرار عملية التوقيف وإلا لما كانت قبلت مماطلة الشركة وإعطاءها التمديد تلو التمديد.

الخازن الكهربائي UPS

الخازن الكهربائي UPS هو الآخر لقي نصيبه من الإهمال ولم تشفع له تكلفته المقدرة بـ ٤٠ مليون ريال أو جودته ذات المواصفات العالية بأن يحظى بقليل من الاهتمام لتمكينه من القيام بعمله بالحفاظ على كافة أجهزة المركز من التلف وبقيمثل كثير من الأجهزة الحديثة التي يمتلكها المركز توقفت مما تسبّب في إتلاف العديد من الأجهزة وساهم في تدهور العمل الفني.

هذا الجهاز له قصة مشابهة لكن مع شركة (سمارت نت) حيث أبرم العقد بعدة شروط أهمها أن يلتزم المركز بناء غرفة للخازن الكهربائي وعلى الشركة التركيب والتشغيل، إلا أن المركز لم يبنى غرفة الخازن الكهربائي خلال المدة المحددة مما جعل الشركة ترفع دعوى قضائية إلى المحكمة انتهت بصلح مشروط وعادت الالتزامات على الطرفين وانقضت المدة الأخيرة من دون أن يفي المركز بتعهداته ولهذا أبلغت الشركة إدارة المركز بأنها ستلجأ إلى القضاء مرة أخرى للمطالبة بسداد مستحقاتها المتمثلة بغرامات التأخير بحسب القوانين الخاصة في مناقصات الدولة وفارق أسعار الصرف الخاصة بالجهاز ما بين تاريخ العقد وأسعار الصرف الحالية، بالإضافة إلى الأضرار غير المباشرة الناتجة عن تأخير سداد المستحقات.

وبهذا صار جهاز الخازن الكهربائي وبال ونقمة، فالمركز لم يتمكن من الاستفادة منه ولن يسلم من سداد الغرامات وعقوبات التأخير، وعطبت أجهزة المركز الذي جاء الجهاز ليحافظ عليها من التلف.

يقول المهندس/ خالد شمسان – مدير عام شركة (سمارت نت) الموردة إن الجهاز إذا لم يتم تشغيله خلال سنة من التوريد فإن بطاريته تجف وتقل كفاءته في العمل وقد وصلت المدة إلى ثلاث سنوات.

ويضيف أن الشركة وجّهت مذكرة في ٢٠١١/١٢/٣١م تطالب المركز بالالتزام بمسئولياته وإطلاق الضمان التنفيذي للشركة ما لم فإن الشركة ستلجأ مجدداً للقضاء.

ملفات كثيرة من المخالفات تحتاج إلى حلقات كثيرة لاستيفائها على الرغم من أننا لم نحصل على كل وثائق تعاملات المركز.

خلال الأسبوع الماضي

وفاة 20 شخصاً وإصابة 125 آخرين بحوادث المرور

قضايا وناس

توفي ٢٠ شخصاً وأصيب ١٧٣ آخرين جراء ١٢٥ حادثاً مرورياً خلال الأسبوع الماضي.

وأوضح تقرير الإدارة العامة للمرور إلى تصدر أمانة العاصمة وقيادة المرور بخمس حالات يليها الحديدة بأربع حالات ومن ثم تعز بثلاث حالات.. ومثلها تصدرت تلك المحافظات بعدد الحوادث، أما بحسب نوع الحوادث منذ تصدرت حوادث الصدام المباشر بـ٧٧ حادثاً يليها حوادث الدهس بـ٣٥ حادث ومن ثم الانقلاب بعشرة حوادث والسقوط بثلاثة حوادث، هذا وقد بلغت الخسائر المادية المقدرة ٢٣٣٦٠٠٠٠ ريال.

أهالي العشاش: انصفنا يا وزير الداخلية

■ يشكو أهالي العشاش مديرية بني مطر من ممارسات مدير شرطة المركز.

ويقول الأهالي في شكوى ضد هذا المدير موجهة لمعالي وزير الداخلية إن المشكو به يتلاعب بقضايا المواطنين ويفرج عن متهمين بقضايا جنائية على الرغم من طلب أصحابها إحالتهم للنيابة وذلك مقابل الحصول على مبالغ مالية ومصالح أخرى.

ويطلب الأهالي من معالي الوزير التوجيه بإنصافهم وإقالة المدير إياه كونه- حسب الشكوى التي تحتفظ الصحيفة بنسخة منها- يسيء إلى رجل الأمن والعمل الأمني.

جريمة قتل.. والسبب عشرة ريالات

(الحلقة الثانية والأخيرة)

عرض وتحليل/حسين كريش

ملخص ما نشر في الاسبوع الماضي

تبلغ مركز شرطة حزيز بمحافظة صنعاء من المركز الصحي بمنطقة حزيز عن وصول شخص مصاب بطعنة قاتلة وحالته خطيرة جداً فانتقلوا من المركز لمعاينة المصاب وقاموا بنقله إلى مستشفى الثورة العام ولكنه لفظ أنفاسه وفارق الحياة عند إيصاله للمستشفى متأثراً بالطعنة.

فقاموا بالإجراءات المتبعة تجاه الحالة وكان الجاني مجهولاً وكذلك ملابسات الجريمة فانتقلوا إلى مكان حدوث الواقعة والذي كان أمام أحد المطاعم على الشارع العام خط صنعاء تعز بحزيز، واهتموا بجمع الإفادات والمعلومات في المكان حول الواقعة والجاني أو الجناة المجهولين ولكن جميع ممن تم سؤالهم لم يفيدوا شيئاً باستثناء أحدهم الذي أفاد بأنه رأى شخصين مع المجني عليه وسمع أحدهما ينادي على الآخر باسم يعقوب فركز رجال الشرطة على اسم يعقوب وقاموا بجمع كل الأشخاص ولكن أياً منهم لم يكن هو الشخص المطلوب حسب أوصافه وظل فريق المركز والذي كان بقيادة المقدم أحمد الحديجي مدير المركز ومشاركه مدير مكتبه المساعد عبدالله أبو هويدة في البحث والمتابعة دون توقف حتى توصلوا بعد ذلك إلى.. ومع بقية الوقائع وأحداث الحلقة الثانية والأخيرة:

كان ما توصل إليه فريق البحث والمتابعة من مركز شرطة المركز والذي كان بقيادة المقدم أحمد الحديجي مدير المركز ومشاركه مدير مكتبه المساعد عبدالله أبو هويدة وبعض رجال المركز، هو معلومة عن شخص آخر يدعى باسم يعقوب يسكن بحارة العباس وله نفس المواصفات التي تنطبق على أحد الشخصين المطلوبين.. فقاموا بناء على هذه المعلومة بمتابعة هذا الشخص والذي قيل أنه شاب صغير يبلغ من العمر حوالي ١٥ عاماً وساروا في تقصي أثره حتى تمكنوا من العثور عليه وضبطه في حارة الحجوري بمنطقة حزيز وبحضور عاقل الحارة الأخ صالح القيضي الذي كان له دور التعاون في ذلك إضافة إلى تعاون آخرين في الاستدلال عليه حيث تم إيصاله للمركز ومباشرة استنطاقه أو فتح محضر جمع الاستدلال معه في نفس اليوم من قبل ضابط البحث الذي تكلف بالتحقيق وهو المساعد محمد محمد السياغي والذي يعد من أكفأ المحققين بالمركز.. وكان من خلال فتح المحضر مع المذكور وطرح الأسئلة عليه أن اتضح بأن الجاني الفعلي الذي قام بطعن المجني عليه شخص آخر يدعى علي عتيق وهو شاب صغير أيضاً، عمره أصغر من المجني عليه بحوالي سنتين وأنه هارب ومختفٍ ولا أحد يدري أين اختفى؟ وأن (المدعو) يعقوب هو صاحب الجاني الهارب أو صديقة الذي كان برفقته وقت الواقعة ولكنه لا يعرف أين هو:

فاستمر رجال المركز في مهمة المتابعة وراء الشخص الجاني المدعو/ علي.. واضطروا إلى ضبط والده والتحفظ عليه مؤقتاً في حجز المركز وذلك من باب الضغط حتى ظهور ولده المتهم وضبطه إضافة إلى ضبط أشخاص آخرين لنفس الغرض وكمشتبهين وكان لهذه الوسيلة أو الطريقة فاعليتها أو إيجابياتها .. إذ ظهر عقب ذلك المتهم الهارب وتوفرت المعلومات لتبين انه يتواجد في حي الاصبحي فتحركوا لمتابعته وفي أثرة حتى يتمكنوا من التوصل إليه ومباغتته ثم القبض عليه واقتياده إثر ذلك إلى المركز» مركز شرطة حزيز» ليتم هناك فتح المحضر معه وسؤاله من قبل نفس المحقق المساعد/ السياغي وبمشاركة وحضور مدير المركز المقدم احمد الخديجي ومدير مكتبه المساعد/ أبو هويدة...

وكان المتهم كما بدأ لهم مجرد شاب صبي عمره لا يتعدى ١٤ أو ١٥ عاماً غير أنه يظهر عليه من خلال نظراته وطريقة كلامه وتفكيره كأنه يتجاوز عمره بأكثر من أربع أو خمس سنوات كما بدا عليه كأنه طائش ومتهور وتغلب عليه عقلية ونفسية الفتى المراهق الذي يتصور نفسه أنه كل شيء وقادر على مواجهة أي شيء حتى لو كان ذلك خارجاً عن الطور الطبيعي ولقد حاول في البداية أثناء المحضر وكما هي عادة بعض المتهمين أو معظمهم في مثل هذه القضايا وبالأخص منها قضايا القتل التهرب والمقاومة ثم تراجع بالتدريج وانهار بعد مواجهته باعتراف صاحبه واعترف قائلاً: بأنه من طعن المجني عليه وأودى بحياته وأنه الجاني لوحده وأما صاحبة (المدعو) يعقوب فليست له علاقة بواقعة القتل ولم يكن شريكه في ارتكاب الجريمة وانه أي (المدعو) يعقوب كان مجرد مفارغ أثناء الفتنه واشتباكه مع المجني عليه وليس مذنباً كما هو مذنب.. وأنه مع صاحبه لم يكونا يعرفا المجني عليه وليست لهما أية صلة من قبل وأن معرفتهما ولقاءهما به كان في ساعة الواقعة فقط.. ثم اعترف نهاية المحضر يسرد الواقعة وكيفيتها ومن أولها.

ومما ورد في اعترافه أنه وصل وصاحبه «يعقوب» قبل أو وقتٍ الظهر إلى أمام المطعم ورأيا الفتى المجني عليه كان جالساً على رصيف الشارع أمام المطعم ومعه ميزان لوزن أجسام الناس يطلب الله به والوزن لمرة واحدة مقابل عشرة ريالات أو عشرين ريالاً فدفعه تفكيره للذهاب لوزن نفسه مع صاحبه على ميزان الفتى وقاما بذلك، ثم بعد الوزن طلب منهما الفتى حق الوزن مبلغ عشرة أو عشرين ريالاً فاستصغر هو الفتى» صاحب الميزان» ووسوس له.الشيطان في اللحظة أن يرد على الفتى بالرفض أي بعدم الدفع ورد إلى الفتى بالرفض فأصر الفتى على اخذ حقه منه بأي ثمن ثم تطاول الكلام بينهما ومن كلمة إلى كلمة حتى تطور الحال إلى إقدامه هو أي الجاني لأخذ الميزان أو محاولة ركله ورميه فاستشاط الفتى غضباً وقام محاولاً صده ثم تطاول الكلام بينهما أكثر وأكثر واشتبكا مع بعضهما بالأيدي وحاول صاحب المتهم فض الاشتباك بينه والفتى وأثناء ذلك أخرج هو المتهم، خنجره الذي بحوزته ويحمله بمعيته ولا يتركه وهوى به على الفتى فطعنه طعنة واحدة في صدره بالجهة اليسرى وكانت الطعنة قوية بحيث صرخ الفتى على إثرها وتهاوت قواه وارتمى على الأرض ينزف الدماء... في حين لاذ هو ومعه صاحبه بالفرار عقب ذلك قبل أن ينتبه إليهما أو يسرع لإمساكهما أحد واختفيا من المكان وظنا بعد هروبهما واختفائهما من المكان أن إصابة الفتى كانت عادية أو غير مميتة وسينجو منها. وأنه لم يرهما أو يتعرف عليهما أحد كون كل ما في الشارع وفي المطعم وقتها يشغله الضجيج والتحقيق وكل مشغول بنفسه وإنهما سيفلتان مما حدث ولن يتم الوصول إليهما حتى لو تم البحث عنهما من قبل الشرطة والبحث.. ولكن هروبهما واعتقادهما هذا كان إلى حين وإلى وقت قصير وقد خاب ظنهما ونسيا أنه إذا لم ترهما أو تشعر بهما حينها عين البشر فإن عين الله جل وعلا ترى كل شيء وأن الله مطلع ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.. و..؟!

وهكذا كانت الواقعة.. ونسأل الله السلامة وحسن صواب العقول والتصرف لكل أبنائنا وشبابنا.

دور المعلم في مكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة في دورة بالحديدة

كتب/ يحيى كرد

اختتمت الخميس الماضي بمحافظة الحديدة الدورة التدريبية الخاصة بدور المعلم في مكافحة الفساد وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد التي نظمتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بمشاركة ٣٠ معلما ومعلمة.

وهدفت الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى إكساب المعلمين المشاركين المهارات والمعارف المعلومات الخاصة بكيفية مكافحة الفساد .

وفي حفل الاختتام أكد محافظ محافظة الحديدة أكرم عبدالله عطية على أهمية هذه الدورة التي استهدفت المعلمين والمعلمات الذين يعتبرون من أهم شرائح المجتمع تأثيرا وخاصة بين أبنائنا الطلاب الذين سيتحملون المسئولية في خلق جيل متسلح بالقيم الحميدة والنزاهة وحب الوطن بعيدا عن ثقافة الفساد والمفسدين وبما يتواكب مع العصر المتقدم والمتجدد .

وأشار محافظ الحديدة إلى أهمية مواصلة مثل هذه الدورات النوعية التي تنمي معلومات و قدرات المعلم والطالب بالولاء الوطني وكيفية الحفاظ على ممتلكات ومكاسب الوطن في كل المواقع والميادين من خلال التسلح بالنزاهة التي تعتبر السبيل الوحيد للقضاء على الفساد .

من جانبه أشار عصام الحلالي عضو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى أهمية نتائج الدورة وتقييمها والأخذ بما يجب أن يكون هو السائد في عملنا حتى تترك أثرها في القيم النبيلة التي يغرسها المعلم في نفوس وقلوب الطلاب وتفكيرهم بشكل إيجابي.

الحديدة تعاني من نقص حاد في المياه منذ أسبوعين

الثورة / يحيى صغير

يعاني المواطنون بمحافظة الحديدة منذ أسبوعين من نقص حاد في مياه الشرب نتيجة انقطاعها في بعض الحارات وضعفها في حارات أخرى الأمر الذي اجبرهم على شراء المياه من محطات التحلية وعبر الوايتات لسد حاجاتهم من مياه الشرب والطبخ وقضاء حاجاتهم اليومية الأخرى .

وقال عدد من المواطنين بمحافظة الحديدة لـ(الثورة) بأنهم يعانون من نقص شديد في مياه الشرب نتيجة انقطاع المياه عن منازلهم في حارة الشهد والسلام والربصة وغليل والصادقية وغيرها منذ اسبوعين واذا جاء الماء بعد منتصف الليل فهو ضعيف جدا لا يستطيعون إملاء دبة ابو عشرين لتر لا تكفيهم للشرب ..مشيرين الى أن احتياجهم للماء في فصل الصيف يتضاف الى أكثر من ١٥٠٪ عن فصل الشتاء مما أجبرهم على استخدام المياه المالحة التي تستخرج من بعض الابار بالمدينة وشراء المياه من محطات تحلية المياه وعبر الوايتات بمبالغ كبيرة .

وأشار المواطنون الى أنهم تقدموا بعدة شكاوي وبلاغات الى مسئولي المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي عن انقطاع المياه عن منازلهم أو ضعفها الذين أفادوا بان المؤسسة لا يوجد لديها ديزل والكهرباء مقطوعة بصورة مستمرة الأمر الذي أدى إلى انقطاع المياه عن منازل المواطنين .

وناشد المواطنون وزير المياه ومحافظ محافظة الحديدة أكرم عطية سرعة حل هذه الإشكالية وتوفير المياه والكهرباء للمواطنين الذين يزداد الطلب عليهم بنسبة عالية جدا لمواجهة حرارة فصل الصيف ورطوبته الشديدة.

عقاقير بيلوجية تنقذ امرأة من تشوهات في مفاصلها

■ تمكن فريق طبي متخصص في علاج الروماتيزم والمناعة من إنقاذ حالة مستعصية لامرأة كانت تعاني من التهاب شديد في المفاصل منذ أكثر من عام أدى إلى إقعادها عن الحركة إضافة لحدوث تشوهات بمفاصلها.

وأوضح الدكتور حجازي مجاهد المشرف على علاج هذه الحالة بالمستشفى السعودي الألماني بان المريضة كانت تعاني من روماتويد أدى إلى تشوهات شديدة في المفاصل وعدم القدرة على الحركة وعدم ممارسة الحياة الطبيعية منذ أكثر من عام وأنه تم تشخيص حالتها وإجراء فحوصات متقدمه لها بالمستشفى وقد تم إعطائها بعض العقاقير البيلوجيا الحديثة وقد استجابت المريضة للعلاج في اقل من شهر ونوه الدكتور حجازي حول ما هو الفرق بين الروماتيزم والروماتويد، الروماتيزم هي كلمة عامة يندرج تحتها أكثر من ٢٤٠ مرض وتكون مصاحبه للآلم في العظام والمفاصل أما الروماتويد هو عبارة عن مرض مناعي يصيب المفاصل بتورم وتشوهات وتآكل في العظام ويؤدي إلى تأثيرات على القلب والكلى ويعالج بعلاجات خاصة وليس بالمسكنات فقط.